No 4A العدد 4A
2026 آب Aug 2026
مجلة ساوة للدراسات الانسانية
Sawah Journal of Humanities
E-ISSN 3106 - 8324 P-ISSN 3106 - 8316
مجلة محكمة تصدر عن جامعة ساوة الاهلية

الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧–١٩٩٣): دراسة تاريخية

أ. م. د محمد رضيوي فجر الحميداوي
جامعة سومر- مركز سومر للدراسات الحضارية والتاريخية
Mohammed.rdhaiwi@uos.edu.iq

الملخص

تُعد القضية الفلسطينية إحدى أبرز القضايا التي شغلت السياسة العربية والإقليمية منذ النصف الأول من القرن العشرين، لما تمثله من أبعاد سياسية وقانونية ودينية واستراتيجية، فضلاً عن ارتباطها المباشر بالصراع العربي الإسرائيلي وما ترتب عليه من تحولات إقليمية ودولية، وقد تباينت مواقف الدول العربية في طبيعة تعاملها مع هذه القضية تبعًا لمحددات سياساتها الخارجية، في حين حافظت المملكة العربية السعودية على حضور سياسي ودبلوماسي مستمر في مختلف مراحل تطور القضية الفلسطينية، مستندة إلى اعتبارات دينية وقومية، وإلى رؤيتها لدورها الإقليمي في العالمين العربي والإسلامي. شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي اندلعت في كانون الأول عام١٩٨٧، نقطة تحول مهمة في مسار القضية الفلسطينية؛ إذ أعادت القضية إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي بعد سنوات من الجمود السياسي، وأسهمت في إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ودفعت العديد من الدول العربية إلى إعادة تقييم سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، ومن بينها المملكة العربية السعودية التي تعاملت مع تطورات الانتفاضة من خلال أدوات سياسية ودبلوماسية واقتصادية وإنسانية متعددة.اكتسبت دراسة الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى أهمية خاصة لارتباطها بمرحلة شهدت تحولات إقليمية ودولية عميقة، تمثلت في استمرار الانتفاضة، وإعلان قيام دولة فلسطين عام١٩٨٨، وأزمة الخليج الثانية عام١٩٩٠، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام١٩٩١، وانتهاء المرحلة بتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وانعكست هذه التطورات على طبيعة السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، سواء على مستوى الخطاب السياسي أو النشاط الدبلوماسي أو أشكال الدعم المالي والإنساني.يهدف البحث إلى تحليل الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى، والكشف عن مرتكزاته السياسية والدبلوماسية، وبيان طبيعة الدعم الاقتصادي والإنساني الذي قدمته المملكة خلال سنوات الانتفاضة، فضلًا عن دراسة أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في تطور هذا الموقف حتى توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣.انتظم البحث في ثلاثة محاور تناول المحور الأول الجذور التاريخية للموقف السعودي من القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٧، وخصص المحور الثاني لدراسة الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتطوراتها السياسية خلال المدة (١٩٨٧–١٩٩٣)، في حين تناول المحور الثالث تحليل الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى، من خلال دراسة مواقفه السياسية والدبلوماسية، وأشكال الدعم الاقتصادي والإنساني الذي قدمته المملكة خلال تلك المرحلة.

الكلمات المفتاحية: السعودية العربية، اسرائيل، الانتفاضة الفلسطينية الاولى، ثورة الحجارة، السياسة الخارجية السعودية.

Saudi Arabia's Position on the First Palestinian Intifada (1987–1993): A Historical Study

Dr. Muhammad Radhiwi Fajr Al-Humaidawi

Abstract

This study examines the Saudi position toward the First Palestinian Intifada during the period 1987–1993 from a historical perspective. It aims to analyze the political, diplomatic, economic, and humanitarian dimensions of Saudi policy toward the Palestinian cause during one of the most significant phases in the modern history of the Arab–Israeli conflict.The study adopts the historical analytical approach by tracing the evolution of the Saudi position in light of the regional and international developments that accompanied the outbreak of the Intifada, including the Palestinian Declaration of Independence in 1988, the Gulf

Crisis of 1990–1991, the Madrid Peace Conference in 1991, and the signing of the Oslo Accords in 1993.The findings indicate that Saudi Arabia maintained consistent political support for the Palestinian cause while employing diplomatic initiatives and financial assistance to reinforce Palestinian resilience throughout the Intifada. The study also concludes that regional transformations, particularly the Gulf Crisis, influenced the mechanisms and priorities of Saudi foreign policy without fundamentally altering its official commitment to the Palestinian cause.
Keywords: Saudi Arabia; First Palestinian Intifada; Palestinian Question; Saudi Foreign Policy; Israel

المحور الأول: الجذور التاريخية للموقف السعودي من القضية الفلسطينية حتى عام ١٩٨٧

احتلت القضية الفلسطينية مكانة محورية في تاريخ الصراع العربي–الصهيوني منذ قيام الحركة الصهيونية وبدء المشروع الاستيطاني في فلسطين أواخر القرن التاسع عشر(للمزيد من التفاصيل عن بداية القضية الفلسطينية في القرن التاسع عشر ينظر: حلاق، ١٩٨٠ ؛ حسين، ٢٠٢٥)، إذ ارتبط تطور الصراع بسلسلة من التحولات السياسية والدولية التي أسهمت في تغيير طبيعة المنطقة وتوازناتها، وقد أدى صدور وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني عام١٩١٧(مهلهل، ٢٠١٩، ص٥٣٣-٥٣٤)، وما تبعه من الانتداب البريطاني على فلسطين، إلى توفير الغطاء السياسي والقانوني للهجرة اليهودية والاستيطان، الأمر الذي أسهم في تصاعد المواجهة بين الفلسطينيين والحركة الصهيونية، وصولًا إلى إعلان قيام دولة الكيان الصهيوني في منتصف ايار عام ١٩٤٨ (للمزيد من التفاصيل عن قيام اسرائيل ينظر: روزوق، ١٩٧٣)، وما ترتب عليه من تهجير واسع للفلسطينيين واندلاع الحروب العربية–الصهيونية(شوفاني، ١٩٩٦، ص٣٤١–٣٤٥)، بقيت القضية الفلسطينية محورًا رئيسًا في السياسة العربية والدولية على الرغم من تعاقب الحروب العربية–الصهيونية(اندلعت الحروب العربية- الصهيونية عام١٩٤٨، و١٩٥٦، و١٩٦٧، و١٩٧٣، للمزيد من التفاصيل عن هذه الحروب ينظر: هيكل، ١٩٨٨ ؛ جبار، ٢٠٢٠)، الا ان الصراع لم يشهد تسوية نهائية، وقد مثل احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية في تشرين الاول عام ١٩٦٧ تحولًا مهمًا في مسار القضية الفلسطينية، إذ انتقل الصراع إلى مرحلة الاحتلال المباشر للأراضي الفلسطينية، وما نتج عنه من تصاعد المقاومة الفلسطينية بأشكالها المختلفة(واصل، ٢٠٠٢، ص١٠٣–١١٠).

ارتبط الموقف السعودي من القضية الفلسطينية بتوجهات السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية منذ تأسيسها، إذ احتلت القضية الفلسطينية مكانة مهمة ضمن أولوياتها السياسية والدبلوماسية، انطلاقًا من المكانة الدينية للقدس، وارتباطها بالبعد العربي والإسلامي، فضلًا عن انعكاسات التطورات في فلسطين على الأمن والاستقرار الإقليمي، وقد تبنى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود(١٩٢٦-١٩٥٣) سياسة رافضة للمشروع الصهيوني وسياسات الانتداب البريطاني في فلسطين، وعمل على توظيف القنوات الدبلوماسية المتاحة للتعبير عن هذا الموقف أمام القوى الدولية المؤثرة(Al-Rasheed, 2010, pp. 85–89؛ Gause, 2010, pp. 54–59) ، ومع تزايد الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، كثفت المملكة اتصالاتها السياسية مع عدد من الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، لإيضاح موقفها من مستقبل فلسطين، وبرز ذلك في اللقاء الذي جمع الملك عبد العزيز بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt على متن الطراد الأمريكي يو إس إس كوينسي USS Quincy، في البحيرات المرة في ١٤ شباط عام١٩٤٥، إذ أكد الملك رفضه إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وعدّ أي تسوية تتجاهل حقوق السكان العرب عاملًا من شأنه الإضرار باستقرار المنطقة، واستمرت المراسلات السعودية مع الإدارة الأمريكية للتأكيد على هذا الموقف في ضوء التطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية (U.S. Department of State, 1969; Eddy, 1954, pp. 61–73).

اعقب صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) الخاص بتقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام١٩٤٧، أعلنت المملكة العربية السعودية رفضها للقرار، وعدّته مخالفًا لحق الشعب الفلسطيني في

تقرير مصيره، ولم يقتصر الموقف السعودي على الجانب السياسي، بل امتد إلى تقديم أشكال من الدعم المالي والعسكري للقوات العربية المشاركة في حرب عام١٩٤٨، فضلًا عن مشاركة وحدات من الجيش السعودي ومتطوعين سعوديين في العمليات العسكرية إلى جانب الجيوش العربية، وعكس هذا الموقف انتقال السياسة السعودية من الاحتجاج الدبلوماسي إلى الإسهام العملي في دعم الجهد العربي خلال الحرب (United Nations, 1947; وزارة الخارجية المصرية، ١٩٨١، ص ١٥–١٧؛ Rogan, 2009, pp. 289–295).، وتشير هذه التطورات إلى أن السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الملك عبد العزيز لم تكن استجابة آنية للأحداث، وإنما شكلت إطارًا عامًا للسياسة الخارجية السعودية استند إلى توظيف الوسائل السياسية والدبلوماسية، إلى جانب الإسهام في العمل العربي المشترك عند اندلاع حرب عام١٩٤٨، وقد أسهمت هذه المرحلة في رسم المرتكزات الأساسية للموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية، وهي المرتكزات التي استمرت، مع اختلاف أدواتها من تطور السياسة الخارجية للمملكة (Al-Rasheed, 2010, pp. 90–94؛ Gause, 2010, pp. 60–63).

شهدت السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية خلال عهد الملك سعود بن عبد العزيز(١٩٥٣-١٩٦٤) تطورًا ملحوظًا في أدوات الدعم السياسي والاقتصادي، وذلك في ظل استمرار تداعيات نكبة عام ١٩٤٨ وما أفرزته من تحديات سياسية وإنسانية، إلى جانب تنامي الجهود العربية الرامية إلى تنظيم العمل الفلسطيني في إطار مؤسسي، وقد حافظت المملكة خلال هذه المرحلة على موقفها الداعم للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مع تأكيدها أهمية التنسيق العربي في مواجهة التطورات الإقليمية المرتبطة بالقضية الفلسطينية (صايغ، ٢٠٢٠، ص ٢٢٢–٢٢٥؛ Al-Rasheed, 2010, pp. 96–101).

أسهمت المملكة في تقديم مساعدات مالية وإغاثية للفلسطينيين، سواء بصورة مباشرة أو من خلال المؤسسات العربية المختصة، كما استوعب سوق العمل السعودي أعدادًا متزايدة من الفلسطينيين الذين أسهموا في قطاعات التعليم والإدارة والهندسة وغيرها من القطاعات، الأمر الذي وفر لهم مصدرًا للاستقرار الاقتصادي، وفي الوقت نفسه عزز الروابط بين المملكة والمجتمع الفلسطيني، ويعد هذا التوجه إدراكا من القيادة السعودية لأهمية البعد الإنساني بوصفه مكملاً للدعم السياسي والدبلوماسي (نافعة، ١٩٨٦، ص ١٠٢–١٠٥؛ سيف، ٢٠١٥، ص ٨١–٨٦٩).

دعمت المملكة الجهود العربية التي أفضت إلى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام١٩٦٤، وعدّت قيامها خطوة مهمة نحو توحيد التمثيل السياسي للشعب الفلسطيني. كما أيدت المملكة القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة من العام نفسه، والتي أكدت ضرورة إنشاء كيان سياسي فلسطيني يعبر عن تطلعات الفلسطينيين ويدافع عن حقوقهم في المحافل العربية والدولية (صايغ، ٢٠٢٠، ص ٢٢٢–٢٢٥؛ Quandt, 2005, pp. 103–108) ، وتشير معطيات هذه المرحلة إلى أن السياسة السعودية اتجهت نحو دعم بناء المؤسسات الفلسطينية إلى جانب استمرار المساندة السياسية والإنسانية، وهو ما أسهم في ترسيخ نهج سعودي يقوم على دعم التمثيل الفلسطيني ضمن إطار العمل العربي المشترك، وهي سياسة شكلت أساسًا للمواقف السعودية خلال المراحل اللاحقة من تطور القضية الفلسطينية (Gause, 2010, pp. 66–70 ؛ صايغ، ٢٠٢٠، ص ٢٢٤–٢٢٥).

شكّل عهد الملك فيصل بن عبد العزيز(١٩٦٤-١٩٧٥) نقطة تحول في السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية، إذ اتجهت المملكة إلى توظيف إمكاناتها السياسية والاقتصادية في دعم الموقف العربي بصورة أكثر فاعلية، ولاسيما بعد حرب الخامس من حزيران عام١٩٦٧ التي أسفرت عن احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، إضافة إلى أراضٍ عربية أخرى، وقد أسهمت نتائج الحرب في إعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية السعودية، إذ أصبحت القضية الفلسطينية تحتل موقعًا أكثر مركزية في التحركين العربي والإسلامي، مع التركيز على دعم صمود الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم في المحافل الدولية(Gause, 2010, pp. 72–76 ؛ صايغ، ٢٠٢٠، ص ٢٢٨–٢٣١).

وفي إطار العمل العربي المشترك، شاركت المملكة في مؤتمر القمة العربية بالخرطوم عام ١٩٦٧، الذي أكد استمرار التضامن العربي في مواجهة آثار الحرب، كما أسهمت في تقديم الدعم المالي للدول العربية المتضررة وللجهود الرامية إلى تعزيز صمود الفلسطينيين، ويدل هذا الموقف على حرص السعودية على الجمع بين الدعم السياسي والإسناد الاقتصادي، انطلاقًا من قناعة مفادها أن معالجة آثار الاحتلال

الإسرائيلي تتطلب تنسيقًا عربيًا مستمرًا، إلى جانب المحافظة على وحدة الموقف العربي في مواجهة التطورات الإقليمية(Quandt, 2005, pp. 118–122) ؛ صالح، ٢٠١٢، ص ١٥٠–١٥١)

وأدى حادث إحراق المسجد الأقصى في ٢١ آب عام١٩٦٩ إلى توسيع نطاق التحرك الدبلوماسي السعودي، إذ بادرت الرياض إلى الدعوة لعقد مؤتمر إسلامي في الرباط، الذي أسفر عن تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد مثل هذا التحرك انتقالًا بالقضية الفلسطينية من إطارها العربي إلى فضاء إسلامي أوسع، وأسهم في تعزيز الاهتمام الدولي بقضية القدس والمقدسات الإسلامية، وإيجاد إطار مؤسسي للتنسيق بين الدول الإسلامية بشأنها(Organization of Islamic Cooperation, 2024) ؛Al-Rasheed, 2010, pp. 112–115).

وظفت المملكة العربية السعودية خلال حرب تشرين الأول عام١٩٧٣، أدواتها الاقتصادية ضمن إطار دعم الموقف العربي، ولاسيما من خلال استخدام سياسة النفط تجاه عدد من الدول الداعمة لإسرائيل، وقد كان لهذا الإجراء أثر ملحوظ في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأسهم في زيادة الاهتمام الدولي بضرورة البحث عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، مع بقاء هذا التحول مرتبطًا بجملة من العوامل السياسية والاستراتيجية التي شهدتها تلك المرحلة. وفي السياق ذاته، واصلت المملكة دعمها السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي اعترفت بها القمة العربية في الرباط عام١٩٧٤ ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشعب الفلسطيني، قبل حصولها في العام نفسه على صفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة (United Nations, 1974؛Quandt, 2005, pp. 164–171 ؛ صايغ، ٢٠٢٠، ص ٢٣٢–٢٣٤).

وتوضح هذه المرحلة أن السياسة السعودية شهدت تطورًا نوعيًا في أدواتها، إذ لم تقتصر على المواقف السياسية التقليدية، بل اتجهت إلى توظيف أدوات التأثير الاقتصادي والدبلوماسي ضمن إطارين عربي وإسلامي أوسع، كما أسهم هذا النهج في تعزيز مكانة المملكة بوصفها أحد الفاعلين الرئيسيين في دعم القضية الفلسطينية خلال سبعينيات القرن العشرين، مع المحافظة على التوازن بين دعم الحقوق الفلسطينية والعمل ضمن الأطر الإقليمية والدولية القائمة.

استمرت المملكة العربية السعودية خلال عهد الملك خالد بن عبد العزيز (١٩٧٥-١٩٨٢) في تبني سياسة تؤكد دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، مع المحافظة على التزامها بالعمل العربي المشترك في مواجهة التطورات التي شهدها الصراع العربي الإسرائيلي، وقد برز هذا التوجه بصورة أوضح عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد عام١٩٧٨، ثم معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام١٩٧٩، إذ أعلنت المملكة رفضها للتسويات الثنائية التي لا تستند إلى معالجة شاملة للقضية الفلسطينية، مؤكدة أن أي تسوية سياسية ينبغي أن تقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفق قرارات الشرعية الدولية (Quandt, 2005, pp. 180–186 ؛ صالح، ٢٠١٢، ص ١٥٤–١٥٦).

واصلت المملكة دعمها الاقتصادي والإنساني للفلسطينيين من خلال المساهمات الحكومية، إضافة إلى تنشيط دور اللجان والمؤسسات الخيرية التي عملت على جمع التبرعات وتوجيهها إلى القطاعات الصحية والتعليمية والاجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، وأسهم هذا الدعم في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي، كما عكس استمرار اعتماد السياسة السعودية على الجمع بين الأدوات السياسية والاقتصادية في دعم القضية الفلسطينية (سيف، ٢٠١٥، ص ١٢٦–١٢٩؛Al-Rasheed, 2010, pp. 138–141) .

وتكشف هذه المرحلة عن استمرار ثبات الموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية، مع تكييف أدواته بما يتلاءم مع المتغيرات الإقليمية التي شهدتها المنطقة عقب خروج مصر من منظومة العمل العربي المشترك بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. ومن ثم سعت المملكة إلى المحافظة على الحد الأدنى من التوافق العربي بشأن القضية الفلسطينية، مع تعزيز حضورها في الأطر الإسلامية والدولية ذات الصلة.

أحدثت التطورات الإقليمية التي رافقت الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام١٩٨٢ تحولًا في أولويات التحرك العربي تجاه القضية الفلسطينية، الأمر الذي انعكس على السياسة السعودية خلال السنوات الأولى من عهد الملك فهد بن عبد العزيز(١٩٨٢-٢٠٠٥)، وفي هذا السياق، اتجهت المملكة إلى توسيع نشاطها الدبلوماسي، من خلال دعم المبادرات السياسية الرامية إلى إيجاد تسوية شاملة للصراع العربي

الإسرائيلي، مع استمرار تمسكها بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني باعتبارها أساسًا لأي تسوية مستقبلية (Gause, 2010, pp. 98–103)؛ (Al-Rasheed, 2010, pp. 146–149).

ويعد مشروع الأمير فهد للسلام، الذي أقرته قمة فاس العربية عام١٩٨٢ بعد إدخال تعديلات عليه، من أبرز المبادرات السياسية التي طرحتها المملكة خلال هذه المرحلة، اذ تضمن المشروع مبادئ تدعو إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإيجاد تسوية لقضية اللاجئين وفق القرارات الدولية ذات الصلة، بما يعكس توجهًا سعوديًا نحو الجمع بين الالتزام بالشرعية الدولية والحفاظ على الثوابت العربية في معالجة الصراع(Quandt, 2005, pp. 213–219 ؛ صالح، ٢٠١٢، ص ١٥٨–١٦٠).

استمرت المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم السياسي والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب حصار بيروت عام١٩٨٢، وشاركت في الجهود العربية والدولية الرامية إلى المحافظة على استمرارية دور المنظمة بوصفها الممثل السياسي للشعب الفلسطيني، فلم تكن السياسة السعودية تقتصر على طرح المبادرات الدبلوماسية، وإنما اقترنت أيضًا باستمرار الدعم المالي والسياسي للمؤسسات الفلسطينية، بما يضمن المحافظة على حضورها في ظل الظروف الإقليمية المعقدة التي أعقبت الاجتياح الإسرائيلي للبنان (صايغ، ٢٠٢٠، ص ٢٣٦–٢٤٠؛ سيف، ٢٠١٥، ص ١٣٠–١٣٥). ومن خلال استعراض تطور السياسة السعودية خلال المدة (١٩٨٢–١٩٨٧)، يتضح أن المملكة انتقلت من التركيز على دعم الموقف العربي في مواجهة الاحتلال إلى توسيع دائرة التحرك الدبلوماسي عبر تقديم مبادرات سياسية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، مع استمرار دعم المؤسسات الفلسطينية سياسيًا وماليًا. وقد شكلت هذه السياسة الإطار الذي تحركت في ظله المملكة عند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، والتي مثلت مرحلة جديدة في تطور القضية الفلسطينية والعلاقات العربية–الفلسطينية.

المحور الثاني: الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتداعياتها ١٩٨٧-١٩٩٣

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الثامن من كانون الأول عام١٩٨٧ في قطاع غزة، عقب حادث اصطدام شاحنة إسرائيلية بمركبة تقل عمالًا فلسطينيين عند معبر إيرز، وهو الحادث الذي أدى إلى مقتل أربعة فلسطينيين، وقد تحول هذا الحدث إلى شرارة أطلقت احتجاجات شعبية واسعة سرعان ما امتدت إلى مختلف مدن وبلدات الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن اندلاع الانتفاضة لم يكن نتيجة هذا الحادث وحده، بل جاء انعكاسًا لتراكم عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية صاحبت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام١٩٦٧، بما في ذلك التوسع الاستيطاني، وسياسات مصادرة الأراضي، والقيود المفروضة على النشاط السياسي الفلسطيني، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي المحتلة(Sayigh, 2020, pp. 577–581؛ Milton-Edwards, 2009, pp. 83–88).

واتسمت الانتفاضة بطابعها الشعبي الواسع، إذ شاركت فيها مختلف فئات المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك الطلبة والعمال والنساء والنقابات المهنية، واعتمدت في مراحلها الأولى على وسائل المقاومة الشعبية، مثل الإضرابات العامة، والمظاهرات، والمقاطعة الاقتصادية، ورفض التعاون مع سلطات الاحتلال، إلى جانب المواجهات الميدانية التي استخدمت فيها الحجارة بوصفها أحد أبرز رموز الانتفاضة. وأسهم هذا الطابع الشعبي في منح الانتفاضة بعدًا سياسيًا وإعلاميًا واسعًا، وأدى إلى استقطاب اهتمام الرأي العام الدولي بالقضية الفلسطينية، ولا سيما في ظل التغطية الإعلامية التي رافقت الإجراءات الإسرائيلية لاحتواء الاحتجاجات(Rubenberg, 2003, pp. 256–262 ؛ Smith, 2017, pp. 289–292).

ولم تقتصر أهمية الانتفاضة على اتساع نطاق المشاركة الشعبية، وإنما تمثلت أيضًا في إعادة صياغة أولويات الحركة الوطنية الفلسطينية، إذ برزت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بوصفها إطارًا لتنظيم الفعاليات الشعبية داخل الأراضي المحتلة، في حين حافظت منظمة التحرير الفلسطينية على دورها السياسي في تمثيل القضية الفلسطينية على المستوى الخارجي، وقد أسهم هذا التفاعل بين النشاط الداخلي والتحرك الدبلوماسي الخارجي في تعزيز الحضور السياسي للقضية الفلسطينية خلال أواخر ثمانينيات القرن العشرين، ومهد لسلسلة من التحولات السياسية التي شهدتها المرحلة اللاحقة (Sayigh, 2020, pp. 582–590؛ Khalidi, 2006, pp. 175–182).

وتشير هذه المعطيات إلى أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى لم تكن مجرد رد فعل على حادثة محددة، بل مثلت نتاجًا لتراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية امتدت على مدى عقدين من الاحتلال الإسرائيلي. كما أعادت القضية الفلسطينية إلى مركز الاهتمام الإقليمي والدولي، وأوجدت بيئة سياسية جديدة أثرت في مواقف الدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية.

أدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى إلى إحداث تحولات سياسية مهمة في مسار القضية الفلسطينية، إذ لم تقتصر آثارها على تصاعد المقاومة الشعبية داخل الأراضي المحتلة، وإنما امتدت إلى إعادة تشكيل البيئة السياسية التي تحركت في إطارها منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية والمجتمع الدولي. وقد أسهمت التطورات الميدانية التي أفرزتها الانتفاضة في تعزيز حضور القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، وأوجدت ظروفًا دفعت الأطراف المعنية إلى إعادة تقييم مواقفها من الصراع العربي الإسرائيلي (Sayigh, 2020, pp. 591–598؛ Smith, 2017, pp. 293–298).

أعلن العاهل الأردني الملك الحسين بن طلال(١٩٥٢-١٩٩٩) في الحادي والثلاثين من تموز عام١٩٨٨ فك الارتباط القانوني والإداري بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية، وهو قرار مثّل تحولًا مهمًا في إدارة القضية الفلسطينية، إذ عزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الجهة السياسية التي تتولى تمثيل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وعلى المستوى الدولي، وقد جاء هذا القرار في ظل المتغيرات التي فرضتها الانتفاضة، وتزايد الاعتراف العربي والدولي بالدور السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (Shlaim, 2007, pp. 509–514؛ صايغ، ٢٠٢٠، ص ٥٩٤–٥٩٦).

توجت هذه التحولات بانعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر خلال شهر تشرين الثاني عام١٩٨٨، التي أعلن خلالها قيام دولة فلسطين، كما تبنى المجلس برنامجًا سياسيًا تضمن القبول بقراري مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، بما عكس تحولًا في الخطاب السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية نحو الانخراط في المسار الدبلوماسي إلى جانب استمرار المطالبة بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد أسهم هذا التحول في توسيع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح المجال أمام اتصالات سياسية مع عدد من الدول، من بينها الولايات المتحدة الأمريكية(Khalidi, 2006, pp. 183–188؛ Quandt, 2005, pp. 310–315).

ويلاحظ أن هذه التطورات لم تكن بمعزل عن تأثير الانتفاضة، بل جاءت نتيجة التفاعل بين الحراك الشعبي داخل الأراضي المحتلة والتحرك السياسي الذي قادته منظمة التحرير الفلسطينية في المحافل الدولية، فقد وفر الزخم الشعبي الذي أحدثته الانتفاضة بيئة أكثر ملاءمة لتعزيز الحضور السياسي للقضية الفلسطينية، في حين سعت القيادة الفلسطينية إلى استثمار هذا الزخم من خلال تبني خيارات دبلوماسية هدفت إلى توسيع الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية، دون أن يعني ذلك انتهاء الصراع أو تراجع المطالب الوطنية الأساسية. وتشير هذه المرحلة إلى أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى أسهمت في نقل القضية الفلسطينية من إطار المواجهة الميدانية إلى الجمع بين المقاومة الشعبية والتحرك السياسي والدبلوماسي، وهو تحول سيكون له أثر مباشر في التطورات اللاحقة، ولاسيما بعد اندلاع أزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠.

شكّلت أزمة الخليج الثانية التي اندلعت إثر الغزو العراقي للكويت في الثاني من آب عام١٩٩٠، أحد أبرز المتغيرات الإقليمية التي أثرت في مسار القضية الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الأولى، فقد أدى اندلاع الأزمة إلى انتقال اهتمام النظام الإقليمي العربي والمجتمع الدولي نحو تطورات الخليج، الأمر الذي انعكس على مستوى الاهتمام السياسي والإعلامي بالانتفاضة الفلسطينية، وأدى إلى تراجعها نسبيًا في أولويات الأجندة الإقليمية والدولية(Quandt, 2005, pp. 318–322؛ Smith, 2017, pp. 300–304).

اتخذت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية موقفًا مؤيدًا للعراق خلال الأزمة، وهو موقف أسهم في توتر علاقاتها مع عدد من الدول العربية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، وقد ترتب على ذلك تراجع مستوى الدعم المالي المقدم إلى منظمة التحرير الفلسطينية، في وقت كانت فيه الأراضي الفلسطينية تشهد استمرار الانتفاضة وتزايد الضغوط الاقتصادية الناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وانعكست الأزمة على أوضاع الفلسطينيين العاملين في دول الخليج، إذ غادر أعداد كبيرة

منهم الكويت ودول أخرى نتيجة التداعيات السياسية والأمنية التي صاحبت الأزمة (Sayigh, 2020, pp. 599–603؛ Brynen, 2000, pp. 41–46).
وتزامنت أزمة الخليج مع متغيرات دولية مهمة، تمثلت في انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام١٩٩١، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل بنية النظام الدولي، وانتقال الولايات المتحدة الأمريكية إلى موقع القوة الدولية الأكثر تأثيرًا في إدارة ملفات الشرق الأوسط، وقد انعكست هذه التحولات على القضية الفلسطينية، إذ أصبح المسار السياسي أكثر ارتباطًا بالرؤية الأمريكية للتسوية (Halliday, 2005, pp. 215–221؛ Quandt, 2005, pp. 322–327) . وتوضح هذه المرحلة أن أزمة الخليج الثانية لم تؤدِّ إلى إنهاء الانتفاضة الفلسطينية الأولى، لكنها أسهمت في تغيير البيئة السياسية والإقليمية التي كانت تتحرك في إطارها، وأثرت في طبيعة الدعم العربي للقضية الفلسطينية، كما هيأت الظروف لانتقال الصراع تدريجيًا من مرحلة المواجهة الشعبية إلى مرحلة المفاوضات السياسية.
أفضت المتغيرات الإقليمية والدولية التي أعقبت أزمة الخليج الثانية إلى تهيئة الظروف لإطلاق مسار تفاوضي جديد بين العرب وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، اذ انعقد مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من تشرين الأول عام١٩٩١، بمشاركة وفود عربية، في حين شارك الفلسطينيون ضمن وفد أردني–فلسطيني مشترك، نتيجة التحفظ الإسرائيلي على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بصورة مستقلة، وقد مثّل المؤتمر بداية مرحلة جديدة من إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، انتقل فيها الاهتمام تدريجيًا من المواجهة العسكرية والمقاومة الشعبية إلى المفاوضات السياسية متعددة الأطراف (Quandt, 2005, pp. 329–338؛ Smith, 2017, pp. 305–310) . وعلى الرغم من أن المفاوضات التي أعقبت مؤتمر مدريد لم تحقق تقدمًا ملموسًا خلال جولاتها الأولى، فإنها وفرت إطارًا دبلوماسيًا استُخدم لاحقًا في فتح قنوات اتصال غير معلنة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وقد أسفرت هذه الاتصالات التي جرت في العاصمة النرويجية أوسلو، عن التوصل إلى إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في الثالث عشر من أيلول عام١٩٩٣، والذي عرف لاحقًا باتفاق أوسلو. ونص الاتفاق على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء سلطة وطنية فلسطينية انتقالية تتولى إدارة أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تأجيل البت في عدد من القضايا الجوهرية، مثل القدس، واللاجئين، والمستوطنات، والحدود، إلى مفاوضات الوضع النهائي (Quandt, 2005, pp. 353–367؛ Khalidi, 2006, pp. 189–197).
تباينت التقديرات بشأن نتائج اتفاق أوسلو فبينما عُدّ لدى بعض الباحثين خطوة أولى نحو تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، رأى آخرون أنه لم يعالج القضايا الأساسية للنزاع، بل أرجأها إلى مراحل تفاوضية لاحقة، الأمر الذي أبقى كثيرًا من عناصر الصراع قائمة، (Khalidi, 2006, pp. 195–201)؛ Sayigh, 2020, pp. 603–610). مثلت الفترة الممتدة بين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وتوقيع اتفاق أوسلو مرحلة شهدت تحولات سياسية وإقليمية ودولية متسارعة أعادت تشكيل مسار القضية الفلسطينية. وقد انعكست هذه التحولات بصورة مباشرة على سياسات الدول العربية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، التي تعاملت مع الانتفاضة وتطوراتها من خلال مزيج من التحرك السياسي والدبلوماسي، والدعم الاقتصادي والإنساني، وهو ما يمثل محور التحليل في المبحث الثالث.

المحور الثالث: الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى١٩٨٧–١٩٩٣

أدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى إلى إعادة القضية الفلسطينية إلى صدارة الاهتمام العربي والدولي بعد سنوات من الجمود السياسي الذي أعقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام١٩٨٢، وقد فرضت التطورات الميدانية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية المحتلة على الدول العربية إعادة تقييم سياساتها تجاه القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي سعت إلى التوفيق بين استمرار دعمها للحقوق الوطنية الفلسطينية والمحافظة على استقرار النظام الإقليمي العربي في ظل المتغيرات السياسية المتسارعة التي شهدتها المنطقة خلال أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين.

أولاً: الموقف السياسي والدبلوماسي

أعلنت المملكة العربية السعودية مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الثامن من كانون الأول عام١٩٨٧، تأييدها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وعدّت الانتفاضة تعبيرًا عن رفض الفلسطينيين لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي، وانعكس هذا الموقف في البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة السعودية، وفي مواقفها داخل جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة، اذ أكدت ضرورة توفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين، والالتزام بتطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة(United Nations, 1987 ؛ صالح، ٢٠١٢، ص ١٦٠–١٦٤)

وعلى المستوى الدبلوماسي عملت المملكة على توظيف علاقاتها الإقليمية والدولية لدعم الموقف الفلسطيني، إذ شاركت بفاعلية في الاجتماعات العربية والإسلامية التي خصصت لمتابعة تطورات الانتفاضة، وسعت إلى حشد التأييد الدولي لإدانة الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى تسوية سياسية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها قرارات مجلس الأمن (٢٤٢) و(٣٣٨)، واكد التوجه السعودي نحو استمرار اعتماد السياسة الخارجية السعودية على الأدوات الدبلوماسية بوصفها الوسيلة الرئيسة للتعامل مع تطورات القضية الفلسطينية، بالتوازي مع استمرار الدعم السياسي للقيادة الفلسطينية(Quandt, 2005, pp. 332–338 ؛ Gause, 2010, pp. 103–107).

وبعد إعلان قيام دولة فلسطين في الجزائر عام١٩٨٨ سارعت المملكة العربية السعودية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأكدت استمرار دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وهو موقف انسجم مع قرارات القمم العربية في تلك المرحلة. كما رحبت المملكة بالتحركات السياسية التي هدفت إلى توسيع الاعتراف الدولي بالحقوق الفلسطينية، مع استمرار تأكيدها أن أي تسوية سياسية ينبغي أن تقوم على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (صايغ، ٢٠٢٠، ص ٦٠٢–٦٠٥؛United Nations, 1988) . وتشير هذه التطورات إلى أن الموقف السياسي السعودي خلال السنوات الأولى للانتفاضة اتسم بالاستمرارية أكثر من كونه تحولًا في السياسة الخارجية، إذ حافظت المملكة على ثوابتها المعلنة تجاه القضية الفلسطينية، مع توظيف أدواتها الدبلوماسية لدعم التحرك العربي والفلسطيني في المحافل الدولية، وهو ما يعكس أن الانتفاضة دفعت المملكة إلى تكثيف نشاطها السياسي دون أن تؤدي إلى تغيير جوهري في المبادئ العامة التي حكمت سياستها تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً: الدعم الاقتصادي والمالي السعودي

مثّل الدعم الاقتصادي والمالي أحد أبرز أدوات السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الأولى، إذ نظرت المملكة إلى هذا الدعم بوصفه وسيلة لتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن سياسات الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما الإغلاقات المتكررة، وفرض القيود على الحركة والتجارة، وتراجع النشاط الاقتصادي في الأراضي المحتلة. ومن هذا المنطلق، ارتبط الدعم السعودي برؤية سياسية هدفت إلى المحافظة على مقومات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين، بما يحد من الآثار المترتبة على استمرار الاحتلال (Brynen, 2000, pp. 47–53؛Sayigh, 2020, pp. 604–607).

أسهمت المملكة في تقديم مساعدات مالية من خلال الآليات العربية والإسلامية المعتمدة، ودعمت الصناديق المخصصة لمساندة الشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها صندوقا القدس والانتفاضة اللذان أقرا في إطار العمل العربي المشترك، حيث وجهت هذه المساهمات إلى دعم القطاعات الخدمية، وفي مقدمتها التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، فضلًا عن مساعدة الأسر الفلسطينية المتضررة من إجراءات الاحتلال، وقد عكس هذا النهج اعتماد المملكة على المؤسسات العربية المشتركة بوصفها إطارًا لتنظيم المساعدات المالية وضمان وصولها إلى المستفيدين (جامعة الدول العربية، ١٩٨٨؛ صالح، ٢٠١٢، ص ١٦٢–١٦٦)

واصلت المملكة تقديم الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الأولى للانتفاضة، انطلاقًا من الاعتراف بها ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني، وبهدف المحافظة على قدرتها المؤسسية في إدارة

الشؤون السياسية والإدارية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إلا أن طبيعة هذا الدعم تأثرت بالتطورات الإقليمية التي أعقبت أزمة الخليج الثانية عام١٩٩٠، إذ شهدت العلاقات بين المملكة ومنظمة التحرير الفلسطينية حالة من التوتر السياسي نتيجة موقف الأخيرة من الأزمة، وهو ما انعكس على مستوى الدعم الموجه إلى مؤسسات المنظمة، دون أن يعني ذلك توقف الدعم السعودي الموجه إلى الشعب الفلسطيني أو المؤسسات الإنسانية العاملة في الأراضي المحتلة(Sayigh, 2020, pp. 600–608 Brynen, 2000, pp. 55–58). وتشير هذه التطورات إلى أن السياسة السعودية ميزت بين الموقف من القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبين استمرار الالتزام بدعم الشعب الفلسطيني، وهو ما يعكس أن المساعدات الاقتصادية السعودية لم تكن مرتبطة بالاعتبارات السياسية الآنية فحسب، بل شكلت جزءًا من سياسة أوسع هدفت إلى المحافظة على الحد الأدنى من مقومات الصمود الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة.

ثالثاً: الدعم الإنساني والإغاثي السعودي

أولت المملكة العربية السعودية اهتمامًا بالبعد الإنساني للقضية الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الأولى، انطلاقًا من إدراكها للآثار الاجتماعية والإنسانية التي ترتبت على إجراءات الاحتلال الإسرائيلي، ولاسيما سياسات الإغلاق، والاعتقالات، وهدم المساكن، وتقييد الحركة، وما نتج عنها من تدهور في الأوضاع المعيشية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي هذا السياق سعت المملكة إلى توظيف مؤسساتها الرسمية والأهلية لتقديم المساعدات الإنسانية، بما يسهم في تخفيف الآثار المباشرة للاحتلال على المجتمع الفلسطيني(Brynen, 2000, pp. 58–63 ؛ سيف، ٢٠١٥، ص ١٣٢–.، وشملت المساعدات السعودية مجالات متعددة، من أبرزها توفير الدعم للقطاع الصحي، والإسهام في تمويل الخدمات التعليمية، وتقديم الإغاثة للأسر المتضررة، إضافة إلى دعم عدد من المؤسسات الخيرية التي تولت إيصال المساعدات إلى الأراضي الفلسطينية بالتنسيق مع المنظمات العربية والدولية. كما أسهمت المملكة في دعم برامج الرعاية الاجتماعية التي استهدفت الفئات الأكثر تضررًا من ظروف الانتفاضة، الأمر الذي ساعد في الحد من الآثار الإنسانية الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي (صالح، ٢٠١٢، ص ١٦٦–١٦٨؛.(UNRWA, 1991

برز الدور الذي اضطلعت به اللجان والهيئات الخيرية السعودية في تنظيم حملات التبرع الموجهة لدعم الفلسطينيين، وهو ما يعكس مشاركة المجتمع السعودي، إلى جانب المؤسسات الحكومية، في جهود الإغاثة الإنسانية. وأسهم هذا التكامل بين الجهدين الرسمي والأهلي في توسيع نطاق المساعدات المقدمة، مع المحافظة على الطابع الإنساني لها، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية المرتبطة بالتطورات الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال تلك المرحلة (سيف، ٢٠١٥، ص ١٣٤–١٣٦؛.(Brynen, 2000, pp. 61–63 .

وتكشف هذه المعطيات أن البعد الإنساني مثل أحد المرتكزات الأساسية للسياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى، إذ لم يقتصر اهتمام المملكة على الجوانب السياسية والدبلوماسية، بل امتد إلى دعم مقومات الحياة اليومية للمجتمع الفلسطيني، بما يسهم في تعزيز قدرته على مواجهة الظروف التي فرضها الاحتلال. ومن ثم يمكن النظر إلى المساعدات الإنسانية السعودية بوصفها جزءًا من سياسة شاملة جمعت بين التحرك السياسي، والدعم الاقتصادي، والاستجابة الإنسانية، بما يعكس تعدد أدوات السياسة الخارجية السعودية في تعاملها مع القضية الفلسطينية خلال مدة الدراسة.

الخاتمة : تناولت هذه الدراسة الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى خلال المدة (١٩٨٧–١٩٩٣)، من خلال تتبع تطور السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية في سياقها التاريخي، وتحليل طبيعة المواقف السياسية والدبلوماسية، وأشكال الدعم الاقتصادي والإنساني التي قدمتها المملكة خلال سنوات الانتفاضة، فضلًا عن بيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في صياغة هذا الموقف.

وأظهرت الدراسة أن السياسة السعودية تجاه القضية الفلسطينية لم تكن وليدة اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وإنما جاءت امتدادًا لنهج سياسي تشكل عبر مراحل تاريخية متعاقبة منذ تأسيس المملكة العربية السعودية، واستند إلى دعم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والالتزام بالعمل العربي والإسلامي المشترك، مع توظيف الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والإنسانية في التعامل مع تطورات القضية الفلسطينية.

بينت الدراسة أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى مثلت محطة مهمة في إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام الإقليمي والدولي، الأمر الذي انعكس على طبيعة التحرك السعودي، حيث اتجهت المملكة إلى تكثيف جهودها السياسية في المحافل العربية والإسلامية والدولية، بالتوازي مع استمرار دعمها الاقتصادي والإنساني للفلسطينيين، بما يعزز قدرتهم على مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي.

أوضحت الدراسة أن الموقف السعودي تأثر بجملة من المتغيرات الإقليمية والدولية التي شهدتها المنطقة خلال مدة البحث، ولاسيما أزمة الخليج الثانية، وانهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها الطرف الأكثر تأثيرًا في إدارة عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد فرضت هذه التحولات تحديات جديدة أمام السياسة السعودية، إلا أنها لم تؤدِّ إلى تغيير المرتكزات الأساسية للموقف السعودي تجاه القضية الفلسطينية، وإنما انعكست بصورة رئيسة على أدوات التحرك وآلياته.

وتبين من خلال الدراسة أيضًا أن السياسة السعودية اتسمت بالجمع بين الاستمرارية والمرونة؛ إذ حافظت على ثوابتها المعلنة في دعم الحقوق الفلسطينية، وفي الوقت ذاته سعت إلى التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من خلال دعم المبادرات السياسية الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، مع استمرار تقديم المساعدات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني. وهكذا فإن دراسة الموقف السعودي من الانتفاضة الفلسطينية الأولى تكشف عن أن السياسة السعودية خلال المدة (١٩٨٧–١٩٩٣) لم تقتصر على الاستجابة للمتغيرات التي فرضتها الانتفاضة، وإنما جاءت امتدادًا لمسار تاريخي في السياسة الخارجية للمملكة، استند إلى توظيف أدوات متعددة في التعامل مع القضية الفلسطينية، بما يعكس مكانة هذه القضية في التوجهات الإقليمية والدولية للمملكة العربية السعودية خلال تلك المرحلة التاريخية.

قائمة المصادر

أولاً: الوثائق العربية

١- وزارة الخارجية المصرية. (١٩٨١) .وثائق حرب فلسطين ١٩٤٨ .وزارة الخارجية المصرية، القاهرة.

٢- جامعة الدول العربية. (١٩٨٨) قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي (قمة الجزائر) .الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الجزائر.

ثانيا: الوثائق الاجنبية

1- Organization of Islamic Cooperation. (2024). History of the Organization of Islamic Cooperation. https://www.oic-oci.org

2- United Nations. (1947). General Assembly Resolution 181 (II): Future Government of Palestine. United Nations.

3- United Nations. (1974). General Assembly Resolution 3236 (XXIX): Question of Palestine. United Nations.

4- United Nations. (1987). Security Council Resolution 605 (1987). United Nations.

5- United Nations. (1988). General Assembly Resolution 43/177: Question of Palestine. United Nations.

6- U.S. Department of State. (1969). Foreign Relations of the United States, 1945, Volume VIII: The Near East and Africa. U.S. Government Printing Office.

7- United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East. (1991). Annual Report of the Commissioner-General. UNRWA.

ثانياً: الكتب العربية

١- حلاق، حسان. (١٩٨٠) .موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧–١٩٠٩) .بيروت .

٢- روزوق، أسعد. (١٩٧٣) .إسرائيل الكبرى .بيروت .

٣- سيف، إبراهيم محمد. (٢٠١٥) .سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية (١٩١٧–٢٠١٣) .معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.
٤- شوفاني، إلياس. (١٩٩٦) .الموجز في تاريخ فلسطين السياسي منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩م . بيروت .
٥- صالح، محسن محمد. (٢٠١٢) .القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة .مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
٦- صايغ، يزيد. (٢٠٢٠) .الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية (١٩٤٩–١٩٩٣) .مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
٧- هيكل، محمد حسنين. (١٩٨٨) .حرب الثلاثين عام .القاهرة .
٨- واصل، عبد المنعم. (٢٠٠٢)الصراع العربي الإسرائيلي . القاهرة .

ثالثاً: الكتب الأجنبية

1- Al-Rasheed, M. (2010). A History of Saudi Arabia (2nd ed.). Cambridge University Press.
2- Brynen, R. (2000). A Very Political Economy: Peacebuilding and Foreign Aid in the West Bank and Gaza. United States Institute of Peace Press.
3- Eddy, W. A. (1954). F.D.R. Meets Ibn Saud. American Friends of the Middle East.
4- Gause III, F. G. (2010). The International Relations of the Persian Gulf. Cambridge University Press.
5- Halliday, F. (2005). The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology. Cambridge University Press.
6- Khalidi, R. (2006). The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood. Beacon Press.
7- Milton-Edwards, B. (2009). The Israeli-Palestinian Conflict: A People's War. Routledge.
8- Quandt, W. B. (2005). Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (3rd ed.). University of California Press.
9- Rogan, E. (2009). The Arabs: A History. Basic Books.
10- Shlaim, A. (2007). Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace. Vintage Books.
11- Smith, C. D. (2017). Palestine and the Arab-Israeli Conflict (9th ed.). Bedford/St. Martin's.

رابعاً: البحوث العربية

١- جبار، إبراهيم محمد. (٢٠٢٠) .المقاومة والثورة وعلاقاتهما بالقضية الفلسطينية (١٨٨٦–١٩٦٧م) . مجلة دراسات تاريخية،(٢٨) .
٢- حسين، وليد علي. (٢٠٢٥). السلطان عبد الحميد الثاني والقضية الفلسطينية (١٨٨٢–١٩٠٩) .مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية،(٥) .
٣- مهلهل، مازن قاسم. (٢٠١٩). وعد بلفور: الأسباب والنتائج .مجلة التراث العلمي العربي،(٤٠) ١، مركز إحياء التراث العلمي العربي، بغداد.